

له اصلا فان قول الجنس والمادة فيه قول مجازي
 بل المراد به البسيط المفصل الذي فيه تركيب في مرتبة
 التصويت وبساطة في مرتبة الخلط كما يراه المتأملون
 بالتركيب التحليلي بالمعنى الاول المذكور سابقا واما
 على التحقيق الذي ذكرنا انفا فلما يوجد الجنس والمادة
 الا في المركب من الاجزا المنفحة بعضها الي بعض ولا يعمل
 في البسط المحض كقوله **المركب تحصيل معنى الجنس عسري**
ذقي وفي البسيط تتبج المادة منفسر ومشكل فان اجسام
المعنى وتبج البهيم من عظيم فان يجعل علم المركب
 يعرف الجزا فيه بالضرورة وهما منفيات والمقل ياتي
 ان يجعل احد المنفيين على الاخر ويجمع المجمع المركب
 منهما ولكن اذا لاحظ الخلط بينهما وقع المظهر عن التبيين
 ثم لاحظهما من حيث ذواتهما فلا يهتق عن الحمل بينهما بل
 يوجب لاهل مناظرة على التمايز والخلط وهذه الصورة
 المرتبة جامعة لهما فاذا وجد مناط الحمل في هذه المرتبة
 وجب وجود منوطه اعني الحمل والجزا المادي اذا لاحظنا
 لك يكون حينها ما ساقلا لها هيات المختلفة لست
 لا يتيسر للمقل هذه لملاحظة بالسرولة بالنتسرة عليه
 فلذا كان تحصيل معنى الجنس عسيرا في المركب وامانه
 البسيط فينتزع المقل من ذاته مع هو ما يحيا متنا والاما
 المختلفة وعمل عليه فيعمل بسهولة وجود الجنس في
 لساموله للمخالفات وانواعه من نفس الذات من
 حيث هي فان ما هذا شانه انما يكون ذاتا وجنسا ولكن
 اخذ هذا المعنى الجنسي المهم بحيث يتبين ويدخل في
 ذات ذلك البسيط ويكون محلا محتاجا لصورته حتى يتبين

كونه

كونه مادة امر منفسر والمقل عند ان انفسر الثاني
 ازجيد وافر من النفسر الاول اذ المقل لمحاظ كون بسيطاً
 ياتي كل الابعان ان يدخل منقح فيها باي معنى اخذ منه
 نفسا بعد التحصن البالغ عا زعمهم اذا اخذ المقل
 على طريق التعرّف بجمله موجودا حيا مدة داخل في تلك
 الذات ثم اذا احطه على طريق الخلط ببلد امر متعديا
 بالذات وبالوجود مع تلك الذات البسيطة وانما يكون بسا
 في هذه المرتبة دون مرتبة التعرّف وح يتحقق الثوب
 بالبساطة والتركيب معا ولكن كونها في مرتبتين في زعم
 لا استحالة اصلا وح يتيسر القول بكون الماهيات المتنا
 الداحلة تحت المقولات بالذات بسيطة في الخارج وعدم
 استلزام التركيب الذهني للخارجي وكذا انما يتيسر على
 التركيب التحليلي بالمعنى الاول دون الانضمام والاعاد
 الذي ذكرناهما اذ لا سيطرة للذات فيهما اصلا وان اخذ
 الوجود في الثاني وهذا كله اصلاح يجب الطاقة للامم
 واني يصح المطارد ما فسد الدهر والطرف الحق الذي
 يقبله القمر المستقيم هو التركيب الانضمامي وهذا اذا
 ثبت وجود الكلي الطبيعي في الخارج واما على طريق فليس
 بجنس والفصل هناك حقيته بل الظاهر على ذلك الطرفي
 هو التركيب التحليلي بالمعنى الثاني المذكور **وهذا هو الفرق**
بين الفصل والصورة فالاول انما يكون مرتبة لا بشرط
 سني وهو محمول لما ساقلا والثانية مرتبة بشرط لاسي
 وهو غير محمول لوجود المخابرة الصرفة وتكون محالة
 محصلة للزوج باعتبار الثغور والوجود والجنس باعتبار
 الوجود فقط العلة بما هي علة عن محمولة على الملوك بما هي

صلة

ي